

الوجود له لجانان احدهما صدق العدم وهذا الذي يصدق على كل شيء فلا فرق اذ ان بين الوجود والعدم  
 لانه الممتنع ان لم يكن عين المبدأ كان نقيضه وهو لا يصلح لتصدق احلا بوجوده من الوجود اذ العدم عند  
 صدق ما يلحقه والآخر مستقلا ترى الوجود في العبدية والسكون فلا متاصل الا هو وان كان في  
 المتاصل الفرضي وعدم المتاصل ان الفرضي المتاصل متاصل في الحقيقة والآخر المتاصل له اصل وان كان في الفرضي  
 لا وجود له اصلا والوجود له اصلا كان عنها محضاً وان كان عنها محضاً لا شانه اليها فلا يفرق عنها  
 وما كان فلا يحكم له بالاحتمال فلا يتبرحه حتى الملبس اما الاول فله طهارة في السابق وفيه والآخر اما الثاني  
 فلما كان التناقض المتكتم صدق احدهما عند رفع الاخرى اما الثالثة فلان المتكتم في الوجود والعدم عن ان يكون  
 شيئا لم يكن له ولا شك الفرضي وجوده وان فلا يتبع منها العلم المحض وهو ظاهر في الرابع فلان العبد  
 يتبع فلا يتبره به العاقل الملتبب وانما يتبع ما ذكرنا من الحقيقة الثابتة الباقية بعد إزالة التفتيات و  
 التفتيات في هذا المقام لك ان مقتضى بين المتكتم واللبان ان الوجود هو مجموع الاول والثاني وهذا  
 الاول مع قطع النظر عن الثاني والثاني في الاول وجوده لا باطله في تمام حقيقة لانه صدقته وصدقها وقاله  
 وبقية كما ان الاول اصله وادته واسمته واسطقته ومقبوله فكلها هامة بل ان الثاني اصل الثاني  
 بقا اصله ناصلا الاول وسماهاه اوله ان يكون الشيء موجودا ولا يثبت له في العلم الوجودي كما قلنا  
 والاطمان والهيئات والاشياء والافان لها ان تارة هي حقيقة وانما صفة الوجود في الوجود والاشياء  
 ان هاتين مع وجود ما في وجودها من اشياء وطولها من الطول وان كان ضعيفا في القاعة والاشياء  
 ولا اصل كل واحد على الحقيقة عليه اسم الحقيقة ذات او صفة جبرها او غيرها من اجزاء وهي هاتين  
 لها وجود وتلوث وانما هي بغيره ففلا شئ الا وهو اصله وان كانت اشياء يتبع صدق الوجود  
 في التكوين والشيء فالوجود اصله مقامه والوجود جبره بغيره ولا شئ ايضا الا في العلم عليه جعل  
 على ذلك من ذلك **المقالة الثانية** في العلم الوجودي لسببنا ان اوله ان اراد به العلم الذي المتكتم عن الامور  
 العينية بالثابتة هي ان اراد به العلم علمه ولو متصلا في هياتها ففما خطا الصواب لما وجدنا اليها  
 الا بالالاب وان اراد به المتكتم في العلم الوجودي ففما خطا انما وان اراد به العلم المتكتم عن الامور  
 متصلا صواب لكنه لا يقع العلم الفرضي هذه الامور الثابتة الحقيقية انما بالاشياء ما في العلم عن ما في العلم  
 وهذا لا يثبت فيها جعله فضلا عن العاقل فضلا عن العالم فضلا عن الكبر وانما به مطلقا فقد جرت حيطه على ان

الوجود

Copyrighted material